UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone : 011-551 7700 Fax : 011-551 7844
website : www.africa-union.org

منتدى الاتحاد الأفريقي

حول القانون الدولي وقانون الاتحاد الأفريقي

أديس أبابا، 11-12 نوفمبر 2013

الأصل: إنجليزي

مذكرة مفاهيمية

مقدمة

أنشأت لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي في عام 2009 كجهاز استشاري مستقل يختص بالتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه في القارة الأفريقية.

لتنفيذ صلاحياتها وتحقيق أهدافها، قامت لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي بإنشاء منتدى حول القانون الدولي وقانون الاتحاد الأفريقي. ويسعى المنتدى إلى الجمع بين العلماء والخبراء القانونيين الأفريقيين وممارسي مهنة القانون من القارة فضلا عن المهجر الأفريقي للعمل كمنبر لمناقشة المسائل التي تهم أفريقيا وتبادل وجهات النظر حولها من خلال منظور القانون الدولي وقانون الاتحاد الأفريقي.

مكان انعقاد المنتدى

سوف يعقد المنتدى في مقر الاتحاد الأفريقي، أديس أبابا، إثيوبيا.

الموضوع

الموضوع المختار للمنتدى الثاني للجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي هو: "**قانون التكامل الاقليمي في أفريقيا**"

معلومات أساسية

يعد الإسراع بالتكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي للقارة أحد الأهداف الرئيسية للاتحاد الأفريقي على النحو الوارد في قانونه التأسيسي، ظل الموضوع المختار للمنتدى الثاني هو "قانون التكامل الاقليمي في أفريقيا" موضوعا مهما جدا. ففي عام 1991 كانت فكرة التكامل الاقليمي هي السمة المحورية لمعاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الاقليمية. وقدمت معاهدة أبوجا فكرة المجموعات الاقتصادية الاقليمية لدعائم أساسية للجماعة الاقتصادية الاقليمية. ولم تحدد المعاهدة بالضبط عضوية المجموعات الاقتصادية الاقليمية، لكنها أشارت إلى أن المجموعات

الاقليمية سوف تشمل الشمال والغرب والوسط والشرق والجنوب الأفريقي. وهذا ما أدى إلى تشكيل اتحاد المغرب العربي، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي، ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، بوصفها المجموعات الاقتصادية الاقليمية. وحددت معاهدة أبوجا عدد من المراحل المؤدية في نهاية المطاف إلى قيام اتحاد قاري اقتصادي ونقدي.

ظل التكامل الاقليمي استراتيجية رئيسية لأفريقيا. وبعد إبرام معاهدة أبوجا التي تتضمن المبادئ التوجيهية لبرنامج التكامل الحالي لأفريقيا، كانت القارة تواقة إلى تعزيز مجموعاتها الاقتصادية الاقليمية على أمل إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية. وأنشأ العديد من هذه المجموعات الاقتصادية الاقليمية آليات وأطرا أدت إلى إنشاء مناطق تجارة حرة واتحادات جمركية.

أهداف المنتدى

سوف يركز المنتدى الثاني للجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي، من جملة أمور أخرى، على الأهداف التالية:

- رفع مستوى الوعي حول ضرورة الإسراع بالتكامل الاقليمي.
- توعية صناع القرار الأفريقيين بالآثار القانونية للتكامل الاقليمي.
- عرض الخطوات التي تحققت سلفا نحو التكامل الأفريقي.
- تحديد السبل الكفيلة بالإسراع بتحقيق التكامل الاقليمي على نطاق القارة.

المواضيع

سوف تركز المناقشات على قوانين التكامل الاقليمي وخاصة على المجموعات الاقتصادية الاقليمية التالية:

1- عرض عام حول قانون التكامل: دراسة مقارنة.
2- قانون التكامل في مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي.

3–قانون التكامل في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.
4–قانون التكامل في المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.
5– قانون التكامل في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وفي تجمّع دول الساحل والصحراء.
6–قانون التكامل في جماعة شرق أفريقيا.
7–قانون التكامل في الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (إيجاد)
8–قوانين التكامل في اتحاد المغرب العربي.
9–العلاقة بين القوانين المنظمة للتكامل الاقليمي وقوانين التكامل على نطاق القارة.

شكل المنتدى

يتبع المنتدى نهج المشاركة ليسمح بتوسيع المناقشات والمساهمات من كافة المشاركين.

يتناول كل موضوع لأى من المجموعات الاقتصادية الاقليمية المذكورة اخصائي في قانون التكامل الاقليمي. وتوضح دراسة الحالة المميزات العامة للقوانين التي تحكم المجموعة الاقتصادية الاقليمية موضع الدراسة وتتكون من 15 إلى 20 صفحة.

ستخضع كل دراسة للتعليقات والملاحظات من قبل عالم آخر. ويتم تصنيف التعليقات والملاحظات في وثيقة موجزة مكونة من 5 صفحات.

تخصص عشرون دقيقة لكاتب دراسة الحالة ليعرض عمله وعشر دقائق للمعلق ليبدي تعليقاته وملاحظاته.

تخصص ثلاثون دقيقة للمناقشة العامة حول الموضوع قيد الدراسة مع بقية المشاركين.

يقدم موجز للعرض الخاص بالورقات الرئيسية وورقات المناقشة عن طريق "باور بوينت"

المشاركون:

يدعى للمشاركة في المنتدى العلماء والأكاديميون والمسؤولون العاملون المتعاملون مع قانون التكامل في أفريقيا: وهم المستشارون القانونيون لوزارات الشؤون الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، والوزارات المسؤولة عن التكامل في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، والمعاهد الدبلوماسية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، والممثلون الدائمون المعتمدون لدى الاتحاد الأفريقي، وممثلو المنظمات الدولية في أديس أبابا، وممثلو المجموعات الاقتصادية الاقليمية في أديس أبابا، المستشارون القانونيون للمجموعات الاقتصادية الاقليمية، وأجهزة الاتحاد الأفريقي، والأعضاء الأفريقيون في لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي، والأعضاء الأفريقيون في محكمة العدل الدولية، وكليات القانون في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، والعلماء الأفريقيون من القارة والمهجر الأفريقي، ومراكز البحث حول قانون التكامل، إلخ.

تأكيد المشاركة:

ينبغي الاتصال بأمانة لجنة القانون الدولي لتأكيد المشاركة ورقم الرحلة وزمن الوصول في موعد أقصاه 15 أكتوبر 2013

نتائج المنتدى:

- تحديد على المستوى الحالي لتطوير قانون التكامل الاقليمي الذي وضعته المجموعات الاقتصادية الاجتماعية؛
- تحديد مواطن القوة والضعف/القصور لقانون التكامل للمجموعات الاقتصادية الاقليمية؛
- تحديد الطرق والوسائل الكفيلة بالتغلب على مواطن الضعف واعتماد التوصيات الملائمة.
- اعتماد التوصيات بتعزيز العلاقة بين قانون التكامل القاري وقانون التكامل للمجموعات الاقتصادية الاقليمية.

الإقامة والترتيبات اللوجستية

نظرا لصعوبات الميزانية، لن يكون بوسع لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي التكفل بنفقات المشاركين في المنتدى. غير أن اللجنة سوف تتولى النقل لكافة المشاركين بين فنادقهم ومقر الاتحاد الأفريقي.

يتراوح سعر الغرفة الفردية في الفندق بين 80 إلى 150 دولار أمريكي لليلة.

معلومات مفيدة

على جميع المشاركين أن يعرفوا أن الزائرين لإثيوبيا يحتاجون إلى تأشيرة دخول. وعلى المشاركين القادمين من البلدان التي لا توجد فيها بعثات إثيوبية، إرسال صور لجوازات سفرهم تحمل المعلومات ذات الصلة، عن طريق البريد الإلكتروني إلى أمانة لجنة القانون الدولي لإجراء الترتيبات اللازمة.

قد يطلب من المسافرين القادمين من البلدان التي تتعرض لمخاطر انتقال الحمى الصفراء، تقديم شهادة التطعيم

على المسافرين إلى إثيوبيا من غير المقيمين الإعلان عن جميع العملات الأجنبية التي تزيد قيمتها عن 3000 دولار أمريكي (أو ما يعادلها).

يجوز للمغادرين من غير المقيمين في إثيوبيا حمل 3000 دولار أمريكي (أو ما يعادلها).

يجوز لأى مسافر قادم إلى إثيوبيا أو مغادر أن يحمل معه أو في أمتعته مبلغا لا يتجاوز 200 بر إثيوبي.

سعر صرف العملة: 1 دولار أمريكي = 18.61 بير، 1 يورو = 24.05 بير (السعر الرسمي حتى 9 أبريل 2013).

التيار الكهربائي في إثيوبيا هو 220 فولت. تستخدم في إثيوبيا المقابس **D** أو **J** أو **L** ، ويفضل أن يحمل المسافرين معهم منظم مقابس عالمي.

تتراوح درجة الحرارة في أديس أبابا في نوفمبر – ديسمبر بين 14 إلى 23 درجة مئوية. ويتوقع هطول أمطار قليلة خلال هذا الفصل من السنة.

المزيد من المعلومات

للحصول على المزيد من المعلومات حول هذا المنتدى، يرجى الاتصال بالعناوين التالية:

Mr. Mourad Ben Dhiab,
Secretary of the African Union Commission on International law
Email: **DhiabB@africa-union.org** ; **mouradbendhiab@yahoo.fr**
Tel: + 251 115 182 308
Tel: +251 910 63 65 64

Mr. Adewale Iyanda Edoho,
Legal Officer, Office of the Legal Counsel, AUC
Email: **Adewalel@africa-union.org** ; **edowales@me.com**
Tel: + 251 115 182 308
Tel: +251 911 50 67 67

Ms Betelhem Arega
Legal Expert, Office of Legal Counsel, AUC
Email: **Betelhema@africa-union.org** ; **betty.asmamaw@gmail.com**
Tel : + 251 115 182 308
Tel: + 251 911 20 69 74